

بسم الله الرحمن الرحيم

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم : دم / ١٢٩ / ٤ / ٢٠٠٤

التاريخ :

الموافق : ٢٠٠٤ / ٤ / ٢٢



تلفون : ٥٦٠٧١٤١

تلكس : ٢١٢٢٣ ، ٢٢٣٣٣ ، ٢١٥٤٩ فوسفات جو

ص.ب : ٣٠ - عمان ١١١١٨ الأردن

تلفراف : فوسفات - عمان

فاكس : ٥٦٨٢٢٩٠ - ٥٦٩١٢٩٠

٥٦٠٦٧١٣ - ٥٦٢٤٢٤٨

السيد
سعادة المدير التنفيذي

بورصة عمان

ASSEMBLY DECISION - SOPH - 3/5/2004

تحية طيبة وبعد ،،

اشير الى كتابكم رقم ١٨/٨/٨ ش/١٠٢ تاريخ ٢٠٠١/٢/٤ وارفق طيا" نسخة من
محضر اجتماع الهيئة العامة العادي لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الاردنية المنعقد
بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٢ بعد ان تم توقيعه حسب الاصول .

"واقبلوا فائق الاحترام"

مستشار المدير العام للشؤون المالية

بورصة عمان
الداشرة الإدارية
السديوان
٢٠٠٤ أيار ٢
الرقم المتسلسل ١٤٨٩
رقم الملف ١٤٨٩
الجهة المختصة

ف.أ.ه. ش

شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة العامة المحدودة
وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي
المنعقد بتاريخ ٢٠٠٤/٤/٢٢

استناداً " لأحكام قانون الشركات رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ وبناء على الدعوة التي وجهها مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين فقد عقدت الهيئة العامة لمساهمي شركة مناجم الفوسفات الأردنية اجتماعها العادي في الساعة الحادية عشر من ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠٤/٤/٢٢ في قاعة المساهمين في مبنى الإدارة العامة للشركة لبحث البنود المدرجة في جدول الأعمال المرسل للسادة المساهمين.

في بداية الجلسة أعلن مندوب مراقب عام الشركات السيد محمد العماوي عن توفر النصاب القانوني لهذا الاجتماع وذلك بحضور ١٨ مساهم من أصل ٤٥١٨ مساهماً " يحملون أسهماً " بالأصالة مجموعها (٧٠٤٤٣٧٧٥) وأسهماً " بالوكالة مجموعها (١٣٧٠٦٤٥) سهم وعليه يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (٧١٨١٤٤٢٠) سهماً " تشكل ما نسبته ٩٥,٧٥٢ % من رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به بالكامل والبالغ ٧٥ مليون سهم كما أعلن عن حضور النصاب القانوني للجلسة من أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى حضور مدققي حسابات الشركة السادة المحاسبون المتحدون بعد دعوتهم حسب الأصول.

وأشار مندوب مراقب عام الشركات إلى أن الشركة استكملت تحضيرها لهذا الاجتماع حسب القانون وبذلك يكتسب هذا الاجتماع الصفة القانونية وعليه فإن جميع القرارات التي تصدر عن هذا الاجتماع تعتبر قانونية استناداً " لأحكام المادة ١٨٣ من قانون الشركات وطلب استناداً " لأحكام المادتين ١٧٠ و ١٧٧ من قانون الشركات من عطوفة رئيس مجلس الإدارة رئيس الجلسة إدارة الجلسة تعيين كاتب للجلسة ومراقبين عن السادة المساهمين.

ترأس الاجتماع عطوفة المهندس ناصر المدادحة / رئيس مجلس الإدارة حيث رحب في بداية الاجتماع بالسادة الحضور وبشكل خاص بمندوب مراقب عام الشركات السيد محمد العماوي ومندوب مدققي الحسابات السيد سمير أبو لغد والسادة المساهمين الرئيسيين في الشركة السادة قتيبة أبو قورة ومحمود أبو غوش ممثلي المؤسسة الأردنية للاستثمار والسيد نائل خضر ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والسيد طه الخوالدة ممثل الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للاستثمارات البترولية واستناداً " إلى الصلاحيات المخولة إليه عين السيد بشير الرفاعي كاتباً " للجلسة كما عين السيد فؤاد الهاجري ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والسيد طه الخوالدة ممثل الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للاستثمارات البترولية مراقبين عن المساهمين.

أعلن عطوفة رئيس الجلسة عن البدء في بحث جدول الأعمال المبين في الدعوة المرسلة للسادة المساهمين ، حيث طلب من كاتب الجلسة تلاوة وقائع الاجتماع السنوي العادي للهيئة العامة المنعقد بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٧ حيث تلى السيد بشير الرفاعي بوصفه كاتباً " للجلسة وقائع هذا الاجتماع وشكره رئيس الجلسة على ذلك واقترح على السادة المساهمين دمج البندين الثاني والرابع المتضمنين تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٣ والخطة المستقبلية لها ومناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية والأوضاع المالية للشركة بعد سماع تقرير مدققي الحسابات حيث وافق السادة المساهمين بالإجماع على ذلك ثم قام السيد سمير أبو لغد مندوب مدققي حسابات الشركة بتلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة تم الانتقال بعدها إلى البند

الثاني من جدول الأعمال المتعلق بسماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال عام ٢٠٠٣ والخطة المستقبلية لها حيث أوضح عطوفة رئيس الجلسة بأن أهم ما تميزت به نتائج أعمال العام ٢٠٠٣ مقارنةً بالعام ٢٠٠٢ مبيّناً انخفاض قيمة المبيعات بمبلغ ٥,٧ مليون دينار نتيجة لتراجع الصادرات بكمية ٣٧٤ ألف طن وزيادة كلفة البضاعة المباعة بمبلغ ٥,٥ مليون دينار نظراً للارتفاع غير المسبوق في أسعار الكبريت والامونيا وهيدروكسيد الألمنيوم الداخلة في صناعة الأسمدة الكيماوية مشيراً إلى أن إجمالي الربح في هذا العام بلغ ٤٦,١٠٦ مليون دينار مقارنةً بـ ٥٦,٣٢٨ مليون دينار خلال العام ٢٠٠٢ موضحاً بأن إجمالي الربح الناتج من العمليات بلغ ١,٦٠٧ مليون دينار مقارنةً بـ ٩,٧٣٥ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٢ ويعود سبب هذا الانخفاض البالغ ٨,١ مليون دينار إلى تراجع قيمة المبيعات التي بلغت بالصافي ٢٠٥ مليون دينار وزيادة كلفة البضاعة المباعة وانخفاض بعض المصاريف التشغيلية الأخرى، كما أضاف إلى أن صافي الربح خلال العام بلغ ٥,٠٦٤ مليون دينار مقارنةً بـ ٥,٥١٩ مليون دينار خلال عام ٢٠٠٢ مشيراً إلى أن ربح الشركة نتج من نشاطاتها غير الرئيسية كبيع استثمارها في شركة فاوجي الأردن وبنك الصادرات والتمويل وبعض الإيرادات الأخرى ولولا هذه الإيرادات لحقت الشركة خسارة تقدر بـ ٥,٧ مليون دينار. وقد أشار رئيس الجلسة إلى بعض المؤشرات الإيجابية عن الربع الأول من عام ٢٠٠٤ حيث ارتفعت قيمة مبيعات الشركة من الفوسفات والأسمدة إلى ٤٩,٣٦٦ مليون دينار أي بما نسبته ٢٢,٥% عن نفس الفترة من العام الماضي، كما وأن كميات مبيعات الربع الأول من عام ٢٠٠٤ زادت بما نسبته ١٨,٦% مقارنةً بمبيعات الربع الأول من العام الماضي.

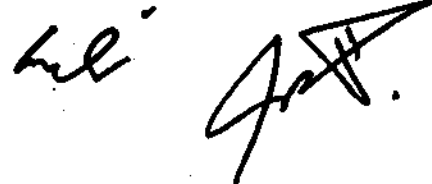
ثم قدم المهندس محمد سليم بدرخان القائم بأعمال المدير العام عرضاً موجزاً عن أعمال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ أشار فيه إلى حصول أمر غير مسبوق خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٣ تمثل في ارتفاع أسعار أجور الشحن البحري بما نسبته ٢٥٠% مما كانت عليه بسبب انخفاض معدلات بناء السفن وارتفاع إهلاكها وركود التجارة العالمية مشيراً إلى التطورات التي حصلت في الصين وبرامجها الطموحة وتوفر العملات الصعبة لديها التي دفعتها إلى مضاعفة استيراداتها بمقدار ٥% من الاستيرادات العالمية مما وضع ضغطاً كبيراً على السفن أدى إلى عدم توفرها وبالتالي ارتفاع كلفها إلا أن استمرار زيادة الطلب العالمي على السلع الزراعية والحاجة الملحة للغذاء وشح البواخر والارتفاع الحاد في أجور الشحن البحري وأسعار المواد الأولية الداخلة في صناعة الأسمدة انعكس سلباً على سياسات المستهلكين وأدى إلى دخولهم في فترة ترقب ناجمة عن عدم التيقن من ديمومة هذه الأزمة وبعد أن تيقن المستهلكون من أن أسعار الشحن ستبقى على مستوياتها المرتفعة خلال العامين القادمين على أقل تقدير بالإضافة إلى زيادة أسعار السلع الزراعية وانخفاض مخزونها الاستراتيجي وتدني مخزون الأسمدة في البلدان المستهلكة والمصدرة إلى مستويات غير مسبقة فقد عاد منتجي الأسمدة لاستيراد الفوسفات الخام والأسمدة بكميات كبيرة مما يزيد من صادرات الشركة وتحسن الأسعار خلال عام ٢٠٠٤ الأمر الذي سينعكس إيجاباً على أداء الشركة المالي. فقد ارتفعت أسعار السماد من ١٨٠ دولار / طن لتصل إلى ٢٤٠ - ٢٥٠ دولار / طن محققة عائد يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ دولار على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الخام مشيراً إلى أنه على الرغم من زيادة صادرات الأسمدة بنسبة ٨٠% مقارنةً مع الربع الأول من العام ٢٠٠٣ إلا أن إيرادات مبيعات الشركة من الأسمدة زادت بنسبة ١٣٢% الأمر الذي يدل على تحسن أسعار البيع وإمكانية تحقيق الخطة التقديرية للعام ٢٠٠٤ مشيراً إلى أن الخطة الإنتاجية للعام ٢٠٠٤ لن تزيد عن العام الماضي حيث ستقوم الشركة بتسييل المخزون المتوفر موضحاً إلى أن الإرباح التي ستتحقق خلال عام ٢٠٠٤ ستكون من عمليات التشغيل وستصل إلى حوالي ١٢ مليون دينار، وقد أضاف رئيس الجلسة إلى أنه من المتوقع أن تحقق الشركة ربحاً صافياً بعد الضريبة بحدود ١٤ مليون دينار منها ٩,٦ مليون دينار من وحدة الفوسفات وذلك نتيجة بيع ٧,٤

مليون طن فوسفات منه ٦,٢ مليون طن من إنتاج الشركة و ١,٢ مليون طن من تسهيل المخزون وان الفائض النقدي المتوقع سيصل الى ١٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٤ كما وأشار إلى أن عام ٢٠٠٤ سيشهد تحسنا في أداء الشركة وقدرتها على خدمة دينها كما ستحقق تجاوزا إيجابيا للنسب المالية التعاقدية للقروض التي أشار إليها مدقق الحسابات الخارجي في تقريره .

بعدها انتقل عطوفة رئيس الجلسة إلى البند الرابع من جدول الأعمال المتعلق بمناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر والمصادقة عليها، حيث سأل السيد سعيد حمام عن الحجم الكبير للقروض وفوائدها واسباب تراكمها وعن عدم توزيع أرباح على المساهمين منذ سنوات مضت وعن أسباب الانخفاض الحاد في حصة الشركة من أرباح الشركات الحليفة وعن المكافآت السنوية التي تصرف لأعضاء مجلس الإدارة حسب قانون الشركات في ظل عدم توزيع أرباح على المساهمين وإمكانية إعفاء الشركة من دفعها متسائلا أيضا عن أسباب ارتفاع نفقات السفر ومصاريف الضيافة ومصاريف المحاماة ومبرراتها والمصاريف التمويلية وماهية إطفاء الشهرة واسباب انخفاض قيمة المبيعات الذي قابله انخفاض في الإرباح كما تساءل عن مديونية الشركة ومسؤولياتها تجاه بعض الجهات الخارجية مشيرا إلى أن الاستمرار في الوضع الحالي من الممكن أن يؤدي إلى تآكل حقوق المساهمين خاصة وأن الأرباح المتحققة كانت نتيجة بيع استثمارات الشركة وليس من عملياتها التشغيلية مستوحا عن التوقعات المستقبلية لتوزيع الأرباح . وقد بين رئيس الجلسة إلى أن عمل أعضاء مجلس الإدارة هو عمل كبير وشاق وعلى قدر من المسؤوليات التي تستنفذ الكثير من الوقت والجهد والعمل الجاد وليس هناك وجه حق في حرمانهم من حق أتعابهم في مكافآتهم السنوية أما بالنسبة لنفقات السفر فقد أشار إلى أن سياسة الشركة تتجه إلى تخفيضها وكذلك الأمر بالنسبة لنفقات المحامين والتي هي موضوع يتم دراسته حاليا من حيث المهام التي يقوم بها هؤلاء المحامين وقيمة الأتعاب التي يفترض دفعها وإمكانية تخفيضها مشيرا إلى العدد الكبير من الدعاوى التي رفعها الموظفين نتيجة التقاعد المبكر وقضايا التحكيم مع KHD بخصوص أجهزة التعويم ورفع النسبة .

وقد أوضح السيد مروان ارشيدات مستشار المدير العام للشؤون المالية / المدير المالي بان علاقة الشركة مع اصدار الاسناد لتمويل عملياتها كان بداية في العام ١٩٩٧ وعند استحقاق هذه الاسناد في العام ٢٠٠٢ كان وضع الشركة لا يسمح بالتسديد فتمت جدولتها بنفس القيمة ولكن بأسعار فوائد جديدة أعلى حيث كان سعر فائدة الليبور على اسناد قرض الدولار مرتفعا وصل إلى $Libor + 3\%$ و 8% على اسناد قرض الدينار، وفي ضوء إمكانية حصول الشركة على تمويل جديد بأسعار فائدة منخفضة $Libor + 1.75\%$ على اسناد قرض الدولار و 5% على اسناد قرض الدينار فقد قامت الشركة بإطفاء اسناد القرض الصادرة عام ٢٠٠٢ وذلك باصدار اسناد جديد بقيمة ٨٠ مليون دولار واستخدام نحو (٢٢) مليون دولار من موارد الشركة الذاتية لتسديد الاسناد المصدرة عام ٢٠٠٢ وأشار إلى أن مديونية شركة الفوسفات اذا ما قيس بمجموع الديون طويلة الأجل واسناد القرض إلى حقوق المساهمين هي مديونية مناسبة إذ أن النسبة المتعارف عليها للديون إلى حقوق المساهمين في قطاع التعدين بحدود ٤٠:٦٠ في حين ان هذه النسبة في شركة الفوسفات هي ٥٠:٥٠ ، أما بالنسبة لنفقات السفر والضيافة فقيمتها لا تذكر بالقياس الى قيمة مبيعات الشركة حيث أنها تشكل اقل من ٠,٥% مقارنة بحجم المبيعات .

أما بالنسبة لتوزيع الأرباح فقد أشار المدير المالي إلى ان الشركة قامت خلال الأعوام ١٩٩١، ١٩٩٢، ١٩٩٦ بتوزيع أرباح لكن الوضع المالي الحالي لا يسمح بذلك مبينا ان مؤشرات الموازنة التقديرية للعام ٢٠٠٤ تشير إلى إمكانية توزيع أرباح في العام القادم ، أما بالنسبة للأعباء التمويلية فقد أشار إلى أن الشركة تتعامل بأقل مستوى لاسعار الفوائد السائدة مقارنة مع الشركات الأخرى العاملة في البلد سيما وأنها تكيف سياساتها الائتمانية على هذا



الأساس حيث قامت خلال العام الماضي بزيادة تسهيلات الائتمانية وقروضها قصيرة الأجل من البنوك المحلية بالدولار الأمريكي للاستفادة من انخفاض سعر الفائدة على الدولار مقارنة بالدينار أما بالنسبة للشهرة فقد أشار المدير المالي إلى إنها ارتبطت أساساً بشراء شركة مناجم الفوسفات لوحدة صناعة الأسمدة في العام ١٩٨٦، وتم تقدير الشهرة بموجب قرار مجلس الإدارة في العام ١٩٩٧ في ضوء قيام الشركة بإصدار اسناد القرض بمبلغ (١٠٠) مليون دولار أمريكي وتم تعديل البيانات المالية للعام ١٩٩٦ وهي السنة التي بدأت فيها وحدة صناعة الأسمدة بتحقيق أرباح، حيث أن الالتزامات التي ترتبت على تحويل وحدة الأسمدة بلغت في مجملها ١٠٤,٣ مليون دينار والتي تزيد عن قيمة الأصول المحولة التي تمثل تكلفة الشراء الأصلية التي تحملتها شركة مناجم الفوسفات والبالغة (٦٠) مليون دينار، وتمشيا مع معايير المحاسبة الدولية فإن هذه الزيادة تعتبر بحكم الشهرة، وقد قامت الشركة باحتساب القيمة الحالية للالتزامات البالغة ١٠٤,٣ مليون دينار اعتباراً من عام ١٩٩٦ وبمعدل خصم ١٣% لمدة ٢٠ سنة حيث بلغت القيمة الحالية ٣٩,٦ مليون دينار يستحق قسطها الأخير في عام ٢٠١٦ علماً بأن المعايير المحاسبية الدولية تسمح بأن يتم إطفاء الشهرة على ٤٠ سنة، وفيما يتعلق بالسؤال المتصل بزيادة اقتراض الشركة من البنوك المحلية والالتزامات المتداولة فقد أوضح المدير المالي بأن الحكم على مستوى هذا النوع من الاقتراض يقاس بنسبة التداول التي تقيس مدى قدرة الموجودات المتداولة في الشركة على تسديد التزاماتها المتداولة وهي نسبة جيدة جداً بتاريخ إعداد الميزانية.

تساءل السيد محمود أبو غوش عن الذمم المدينة ومدى التقدم في تحصيلها وفرص التحصيل وبالأخص ذمم يوغسلافيا وعن الأرصدة المدينة الأخرى / فوائد مستحقة وغير مقبوضة وما يستحق منها خلال الأشهر القادمة وعن الموجودات الثابتة وتبرير الاستبعادات منها كما تساءل عن اسناد القرض الجديدة ودواعي إصدارها، حيث أجاب ق.أ المدير العام إلى أن الذمم المستحقة على يوغسلافيا سابقاً والبالغة (٢٢) مليون دولار هي ذمم نشأت منذ عام ١٩٨٦ وحتى مطلع التسعينات وهذا المبلغ المتبقي هو على صربيا تحديداً مشيراً إلى اعتراف الحكومة اليوغسلافية بهذا الدين وفوائده إلا أن طرق التسديد وبسبب الظروف الاقتصادية السائدة ما زالت بدائلها المعروضة غير مقبولة إذ تعرض الحكومة اليوغسلافية الحصول على حصص في بعض شركات الأسمدة التي هي أصلاً شركات متعثرة ومن الممكن أن تضع أعباء جديدة على الشركة إلا أن السعي لتحصيل قيمة هذه الديون بالطريقة المناسبة ما زال موجوداً. أما بالنسبة لكبر حجم الأرصدة المدينة فيمثل قيمة فوائد القرض الثانوي الممنوح للشركة الهندية الأردنية للكيماويات والذي اعترف مجلس إدارة الشركة الهندية به وتعهدهم بتسديده خلال العام الحالي، ثم أشار المدير المالي إلى موضوع الاستبعادات الموجودة في حساب الموجودات الثابتة موضحاً إلى أن هذه الاستبعادات هي حصيلة لعدة أمور تشمل بيع سيارات ألمان وشطب بعض الآليات بقرار من مجلس الإدارة مضيفاً إلى أن الاسناد المصدرة في عام ١٩٩٧ قد تم إعادة جدولتها بأسعار فائدة عالية إلا أن انخفاض أسعار الفائدة على الدولار والدينار أدى إلى اتخاذ قرار من مجلس الإدارة بإعادة الإصدار بالأسعار الجديدة والذي سيؤدي إلى تخفيض قيمة الفوائد على هذه الاسناد بنحو (٤) مليون دولار وفقاً لأسعار الإصدار الجديد.

ثم تساءل السيد موسى النابلسي عن أسباب بقاء الموظفين المشمولين بنظام التقاعد المبكر في الشركة خاصة وأن أحد أسباب تعثر أعمال الشركة يكمن في العمالة الزائدة متسائلاً عن أسباب حرمان المساهمين من الحصول على حقوقهم خاصة وأن مسؤولية تحقيق التوازن بين حقوق العاملين وحقوق المساهمين يقع على عاتق الإدارات المتعاقبة للشركة مشيراً إلى أنه في الوقت الذي يحصل فيه العاملين على حقوقهم يحرم المساهمين من الحصول على حقوقهم في الأرباح. حيث أجاب رئيس الجلسة بأنه لا يوجد موظفين تم الاستغناء عن خدماتهم بموجب نظام التقاعد المبكر ضمن القوى العاملة للشركة ولكن تم التوصل إلى عقد اتفاق مع نقابة العاملين في

الشركة على إلغاء نظام التقاعد المبكر مع تشكيل قائمة بأسماء الموظفين الذين تنطبق عليهم أسس هذا النظام ولهم الحق بالاستفادة من مزاياه كونهم قاموا بتقديم طلبات للاستفادة من هذا النظام قبل إلغائه ولا زالوا على رأس عملهم حتى تاريخه.

وأضاف المهندس محمد بدرخان القائم بأعمال المدير العام بأن عدد الموظفين الذين تشملهم هذه القائمة بلغ ١٥٩ موظف هم من ذوي الخبرات والكفاءات المهمة للشركة وأن الاستغناء عن خدماتهم سيحدث خللاً بالشركة وبالرغم من تعرض الشركة لضغط من قبلهم للاستفادة من مزايا هذا النظام إلا أن الشركة تحمل على عاتقها الموازنة بين مصالح الشركة ومصالح هؤلاء الموظفين، إلا أنه من الممكن الاستغناء عن بعضهم هذا العام والاحتفاظ بأصحاب الكفاءات المهمة والتي ستستفيد منها الشركة بإعطائهم مزايا تعويضهم عن تلك التي فقدوها نتيجة احتفاظ الشركة بهم.

وأضاف المدير المالي إلى أن تقييم نظام التقاعد المبكر وأثره على الشركة يكمن في الوفورات التي حققها هذا النظام في فاتورة الرواتب التي انخفضت قيمتها من (٥٣) مليون دينار عام ١٩٩٩ إلى (٤٠) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٠٣ وإلى مبالغ أقل في الأعوام السابقة أي يوفر لا يقل معدله عن (١٠) مليون دينار سنوياً الأمر الذي يعني أن الشركة حققت وفورات تتجاوز تلك المبالغ التي تحملتها فعلاً ككلف مباشرة خلال الفترة التي طبق فيها هذا النظام منوهاً إلى الأثر السلبي الذي نجم عن تطبيقه والذي تمثل أساساً في خروج كفاءات وخبرات كان وجودها مفيداً للشركة.

وتساءل السيد النابلسي فيما إذا كان هناك عمالة زائدة في الشركة، حيث أجاب عطوفة رئيس الجلسة إلى وجود عمالة زائدة في بعض التخصصات ونقص في تخصصات أخرى بسبب خروج بعض الكفاءات إلا إن الشركة التزمت بعدم تعيين أي موظف للحفاظ على التوازن الذي حققته في عمالتها نتيجة لتطبيق نظام التقاعد المبكر. وفي رد عطوفة رئيس الجلسة على تساءل السيد النابلسي بخصوص وجود عملية الهيكلية في الشركة، أشار إلى وجود قرارات صادرة عن مجلس الإدارة منذ سنتين وبأن الشركة قد قامت بإجراء دراسة هيكلية إدارية وأقرها المجلس إلا إن إدارة الشركة تأخرت في تطبيق هذه الهيكلية وستقوم الإدارة الحالية بتسريع تطبيق هذه الهيكلية.

ثم تساءل السيد طه الخوالدة / مندوب الشركة العربية للتعدين عن ماهية مشروع إعادة تأهيل وحدات الغسيل والتعويم ومن الجهة التي ستشرف عليها وما هي كلفها الاستثمارية وأثرها على تكلفة الإنتاج وتساءل عن الأثر المتوقع على الشركة والعمالة إذا تم إغلاق منجمي الحسا والأبيض في ظل توفر معلومات شبه أكيدة عن قرب نضوب الخامات الاقتصادية في هذين المنجمين وماهية التدابير والخطط المستقبلية المتخذة لمعالجة الموقف وأضاف إلى مدى اعتزام الشركة التوجه لإنتاج نوعية ذات كفاءة عالية من فلوريد الألمنيوم وذلك في ظل مراسلات الشركة العربية للتعدين الموجهة لشركة الفوسفات التي تعرض فيها استعداد شركة الصناعات الكيماوية (ICF) لمساعدة شركة الفوسفات على إنتاج فلوريد الألمنيوم بكثافة عالية وبمواصفات عالمية وبأقل الأسعار، واقترح أن يتم الاتصال بهذه الشركة مباشرة أو عن طريق الشركة العربية للتعدين.

أجاب المهندس محمد بدرخان القائم بأعمال المدير العام بأنه تم وضع شروط مرجعية وطرح عطاءات مشروع إعادة التأهيل والشركة الآن بصدد التعاقد مع المتعهد الذي سينفذ المشروع حيث ساعد المستشار الأمريكي (BEHRE DOLBEAR) في تقييم العروض وتقييم

الوضع في الشيدية والتحقق من مدى تحقيق الشروط المرجعية للغاية من هدف عملية إعادة التأهيل المتمثلة في رفع قدرة أجهزة رفع النسبة من (٩٠٠) ألف أو مليون طن التي كانت تنتجها في السنوات الماضية إلى (٢,٣) مليون طن سنوياً" وإن الكلفة قد تصل إلى (١٠) مليون دينار الأمر الذي يمكن الشركة من إنتاج (١,٤) مليون طن فوسفات مغسول وبضمانات المتعهد للمنتج كما "ونوعاً" حيث تستغرق هذه العملية ثمانية شهور مما يعزز قدرة منجم الشيدية على إنتاج الفوسفات المغسول منخفض الكلور كما يساعد على إحياء الفوسفات المستخرج والذي يحتوي على نسبة عالية من الكلور والذي تستطيع الشركة خلطه للحصول على فوسفات منخفض الكلور وبكلفة هامشية وبيعه بأسعار عالية، وبما أن أجهزة رفع النسبة موجودة لدى الشركة ولكن تنقصها المرونة في بعض المواقع فإن مبلغ (١٠) مليون دينار الذي سينفق على إعادة تأهيلها يعتبر منخفضاً" إذا ما قورن بتكلفة إنتاج (١) مليون طن من الفوسفات المغسول التي توصلت إليها دراسة المستشار الأمريكي والبالغة (٥٥) مليون دولار في أمريكا.

أما فيما يتعلق بالخامات الموجودة في منجمي الحسا والأبيض فقد أشار إلى أن الشركة لن تستطيع مغادرة هذين المنجمين إلا إذا توفرت مؤشرات قطعية على عدم وجود خامات اقتصادية حيث أشار إلى وجود مؤشرات عكس ذلك حيث تم بالعام الماضي تثبيت حوالي (٤-٦) مليون م^٣ وتم التنقيب في إمدادات الخام ٨ في الأبيض حيث ظهرت أمور واعدة ولكون القيمة الدفترية بلغت الصفر فسوف يتم التمديد بأعمار هذه الخامات للوصول إلى الاستفادة القصوى منها حيث تعطي هذه المؤشرات إمكانية زيادة عمرها إلى أربعة سنوات قادمة، وإلى أن التطورات في منجم الشيدية تستطيع استيعاب العمالة الموجودة في منجمي الحسا والأبيض إذا ما قررت الشركة إبعادهما. وأضاف فيما يتعلق بصناعة فلوريد الألمنيوم أنه تم الاتصال مع شركة الفريون والشركة التونسية وتحديد موعد معهم لاستئناف الدراسة إلا أنه أشار إلى أن الاتجاه العالمي في هذه الصناعة يسعى إلى إنتاج الكثافة العالية وبقاء شركة الفوسفات وبعض الشركات تعمل على إنتاج الكثافة المنخفضة الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الزبائن وبالتالي تراكم الإنتاج الأمر الذي يستدعي تطوير هذا المنتج عن طريق (Re-engineering).

ثم تساءل السيد وجدي المهدي عن المستجدات التي حصلت على القرض الممنوح للمتعهد عصام عماري وهل تم تحصيل جزء منه أم لا، حيث أجاب المدير المالي أن القضية ما زالت منظورة أمام المحكمة إلا أن الشركة أخذت تحوطاً "مخصصاً" بقيمة القرض والبالغة (٦٠٠) ألف دينار).

وتساءل السيد إسماعيل العواملة عن امتناع الشركة عن توزيع إرباح على المساهمين الأمر الذي يقتضي الحال هذه تدوير جزء من الأرباح المتحققة وليس كامل الأرباح وطالب الإدارة بتوزيع أرباح لا تقل عن ٥% وذلك لإعادة الثقة بهذه الشركة. حيث أجاب المدير المالي بأن الشركة في الوضع الحالي بحاجة إلى سيولة نتيجة إقدامها على تمويل وتنفيذ مشاريع رأسمالية تعود بالربح على الشركة وإن عام ٢٠٠٤ سيكون عام واعداً "بإذن الله يمكن للشركة معه أن توزع أرباح على المساهمين.

وتساءل السيد إسماعيل درويش عن عدم قيام الشركة بتوزيع أرباح أسهم وطالب الشركة بتخفيض النفقات وطالبها أيضاً "بالعمل على تحسين سعر السهم بالسوق المالي وكذلك استفسر عن عملية الخصخصة وما الذي آلت إليه العلاقة مع المستشار الكندي (PCS). حيث أجاب السيد محمد الرواشدة عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الخصخصة أن نتائج أعمال الشركة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ هي نتائج مبشرة بالخير حيث اتفق مجلس الإدارة مع المدير العام على سياسة لإدارة المخزون بحيث تم الاعتماد على تسهيل المخزون مع الإنتاج لتأمين

مبيعات الشركة، اما فيما يتعلق بموضوع الذمم المدينة فقد أوكل مجلس الإدارة إلى المدير العام متابعة هذه الديون على أن يقدم تقرير إلى مجلس الإدارة يبين الإنجاز الذي تم بهذا الموضوع ، وأضاف بان أداء الشركة ونتائجها المالية والعرض والطلب هي التي تعكس سعر السهم في السوق ولا تستطيع الإدارة أو الشركة التأثير به، اما بالنسبة للخصخصة فقد قررت الحكومة السير في إجراءات تخاصية شركة الفوسفات وذلك بطرح عطاء لاستدراج عروض لتعيين مستشار مالي للقيام بمهمتين هما إعادة هيكلة الشركة وخصخصتها وفق افضل البدائل المعروضة لخصخصة الشركة .

وتساءل السيد عبدالله عرفات عن الأفق الزمني المقدر لالنتهاء من عملية الخصخصة وعن ترتيبات الاحتفال باليوبيل الذهبي لشركة الفوسفات، فأجاب عطوفة السيد الرواشدة بان الحكومة كانت قد اتخذت قرارا" بالسير في إجراءات تعيين المستشار المالي الذي سيتولى السير بإجراءاتها وفقا" للشروط المرجعية في وثائق العطاء والذي سيتم على مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى تقييما" لنشاطات الشركة لتحديد افضل قيمة عادله وهذا يتطلب دراسات على كافة المستويات حيث سيقوم بعمل نموذج مالي يصور التدفقات النقدية المستقبلية لتحسب في ضوءها القيمة العادلة للشركة وهذه المرحلة تحتاج من ٨ - ١٢ شهرا" لتبدأ المرحلة الثانية من أعداد الوثائق والترويج الذي سينهي هذه الصفقة وفقا" لأفضل البدائل كما أيد رئيس الجلسة عمل ترتيبات للاحتفال باليوبيل الذهبي وبحضور مساهمي الشركة مشيرا" إلى إمكانية عملها خلال الأشهر القادمة.

وقد تساءل احد الحضور عن ملاحظة مدقي حسابات الشركة بأعداد البيانات المالية على أساس ان الشركة منشأة مستمرة وعدم التزامها بالنسب والشروط المالية المتضمنة في بعض اتفاقيات القروض وان قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة يعتمد على نجاح عملياتها المستقبلية والتزامها بشروط اتفاقيات القروض حيث أجاب السيد سمير أبو لغد مدقق حسابات الشركة إلى أن الشركة في العام ٢٠٠٣ لم تكن ملتزمة بالنسب المالية الواردة في اتفاقيات القروض موضحا" بأنه سيتم إزالة هذه العبارة إذا ما التزمت الشركة بها في العام ٢٠٠٤ وان المقصود بهذه العبارة بأنه يحق للمقترض أن يطالب بكامل قيمة قرضه الأمر الذي من شأنه أن يرتب ضغوطا" على الشركة .

وتساءل أحد الحضور عن بند قطع الخيار بطينة الحركة البالغ قيمتها (٢١) مليون دينار فيما إذا كانت قد استهلكت او بيعت بحيث تتحول إلى لوازم عديمة الحركة، كما تساءل عن إمكانية وجود شركات يمكنها الاستفادة منها وشرائها ولو بسعر اقل فأجاب الرئيس إلى أن الإدارة تنبته لهذا الأمر و إلى انه تم طلب تشكيل لجان فنية لدراسة هذا الموضوع حيث سيتم شطب المخزون الذي لا يمكن الاستفادة منه واستغلال المخزون الجيد واللازم للشركة في عملياتها الإنتاجية.

وتساءل المهندس قتيبي أبو قورة / ممثل المؤسسة الأردنية للاستثمار عن مخصص نضوب المعدن والذي تتجه بعض الشركات العالمية للتحوط له كونه يؤثر على الثروة الوطنية منها" الإدارة لبعض الأمور التي قد تواجه الشركة عند خصخصتها كموضوع المياه والأراضي وحقوق الامتياز وغيرها.

وتساءل السيد فؤاد الهاجري / ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت عن بند الأحداث اللاحقة الظاهر بالميزانية وعن مدى أحقية مجلس إدارة الشركة بحسب النظام الأساسي لها باتخاذ قرار إصدار إسناد القرض بالدينار الأردني والدولار الأمريكي خلال شهر شباط

٢٠٠٤ وانه قرار يستدعي دعوة الهيئة العامة لمساهمي الشركة لأخذ موافقتهم حيث أجاب السيد أبو لغد إلى أن هناك قرار سابق من الهيئة العامة في عام ١٩٩٧ يسمح للشركة بإصدار إسناد قرض كما أضاف مندوب مراقب الشركات إلى أن النظام الأساسي للشركة هو الذي يحكم الشركة وهو يتماشى مع قانون الشركات كما أشار إلى أن صلاحية مجلس الإدارة حق إعطاء الكفالات ورهن عقارات الشركة والاستدانة ما لا يتجاوز ثلاثة أمثال رأس مال الشركة منوها إلى أن إصدار اسناد القرض القابلة للتحويل إلى اسهم هو الذي يتطلب موافقة الهيئة العامة أما الإسناد غير القابلة للتحويل إلى اسهم كحالة شركة الفوسفات هي من صلاحية مجلس الإدارة حيث عقب عطوفة رئيس الجلسة إلى انه تم اخذ موافقة المقرضين على تجاوز هذه النسب. حيث طلب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات المصادقة على تقرير مجلس الإدارة والميزانية العامة والحسابات الختامية للشركة للسنة المالية ٢٠٠٣، حيث صادقت الهيئة عليها بالإجماع.

بند خامسا: انتخاب مجلس إدارة جديد وفق أحكام النظام الأساسي للشركة لمدة أربع سنوات قادمة للفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٨) عن القطاع الخاص :
أشار مندوب مراقب عام الشركات إلى أنه بحسب النظام الأساسي للشركة فإن مجلس إدارة الشركة يتكون من (٩) أعضاء وحيث أن اسهم تأهيل العضوية هو ٢٠٠ سهم /عضو وبما أن المؤسسة الأردنية للاستثمار لها (٥) أعضاء ومؤسسة الضمان الاجتماعي لها عضوان وحكومة دولة الكويت لها عضو فلا يجوز لهؤلاء المشاركة في الانتخابات ويبقى عضو واحد ينتخب من قبل المساهمين الآخرين لينوب عن القطاع الخاص ، وفي ضوء ذلك فتح باب الترشيح فتقدم الدكتور المهندس عبد الفتاح أبو حسان بترشيح نفسه وتمت التثنية على ذلك ثم الموافقة بالإجماع حيث قام رئيس الجلسة بتهنئته على ذلك معبرا عن سروره بوجود الدكتور أبو حسان في مجلس إدارة الشركة متمنيا الاستفادة من خبراته المتراكمة في شركة الفوسفات وبما عرف عنه في علمه وخبرته وأمانته ليكون سندا ودعما لمجلس الإدارة وللمساهمين .

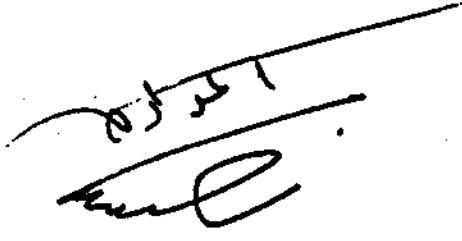
بند سادسا: انتخاب مدققي حسابات الشركة لعام ٢٠٠٤ وتحديد أتعابهم:
اقترح أحد المساهمين تزكية السادة المحاسبون المتحدون وثني على ذلك وتم تحديد أتعابهم لتبقى في المستوى الذي كانت عليه في العام ٢٠٠٣.

بند سابعا: بند أية أمور أخرى:
أبدى رئيس الجلسة رغبة رئيس نقابة المناجم والتعدين في إبداء بعض الملاحظات ، حيث توجه السيد خالد زاهر الفناطسة بالشكر إلى الدكتور صفوان طوقان / رئيس مجلس الإدارة السابق والمهندس خالد الشيباب / المدير العام السابق على جهودهم الطيبة التي قدموها للشركة متمنيا للإدارة الجديدة كل التوفيق والنجاح في خدمة هذه الشركة وفي خدمة هذا البلد مشيرا إلى دور العاملين في نجاح أعمال الشركة ، موجهها شكره الكبير لأعضاء مجلس الإدارة املا استمرار دعمهم المستمر

وفي ختام الجلسة شكر عطوفة المهندس ناصر المدادحة / رئيس الجلسة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وكافة العاملين في الشركة السادة المساهمين على حضورهم ومساهماتهم الجيدة في النقاش مشيرا إلى أن أعضاء مجلس الإدارة هم الحكم النزيه والمسؤول عن تحقيق العدالة بشكلها الكامل بين المساهمين في الشركة والعاملين فيها . كما تقدم بالشكر والتقدير الى السيد محمد العماوي مندوب مراقب عام الشركات و السيد سمير أبو لغد ممثل مدققي حسابات الشركة ، كما شكر عطوفته السيد فؤاد عبد الله الهاجري ممثل الهيئة العامة للاستثمار في دولة الكويت والسادة: قتيبة أبو قوره ومحمد أبو غوش ممثلي الهيئة الأردنية للاستثمار و السيد نائل أبو خضر ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وطه الخوالدة ممثل

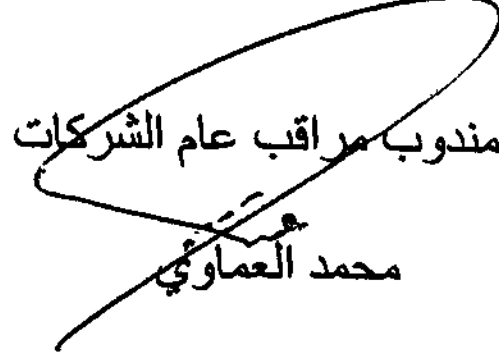
الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للاستثمارات البترولية متمنيا التوفيق للجميع لخدمة هذا
البلد وخدمة مساهمي الشركة والعاملين فيها .

وانتهى الاجتماع في الساعة الواحدة والنصف ظهرا".



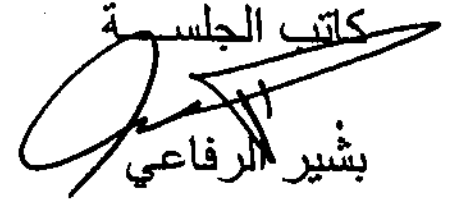
رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة

المهندس ناصر المداحنة



مندوب مراقب عام الشركات

محمد العماوي



كاتب الجلسة

بشير الرفاعي